بنك الخليج
GULF BANK
دائماً أكثر

حضرة صاحب السمو
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
أمير البلاد المفدى

سمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله

سمو ولي العهد
الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح
حفظه الله

المحتويات

أضواء على البيانات المالية 02

مجلس الإدارة 03

كلمة رئيس مجلس الإدارة 04

إستعراض البيانات المالية 09

تقرير مراقبي الحسابات 20

أضواء على البيانات المالية

ربح السنة

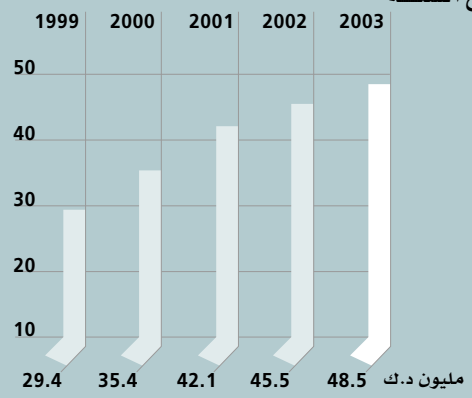

العائد على متوسط الأصول

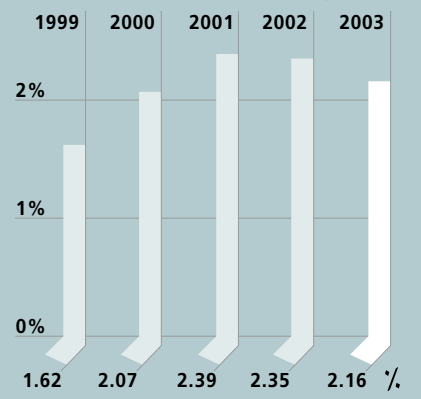

العائد على متوسط حقوق المساهمين

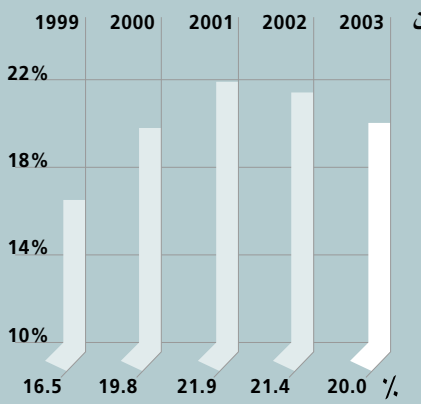

ربح السهم

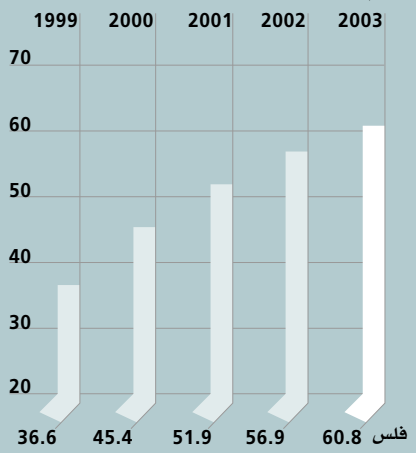

نسبة التكاليف إلى الإيرادات

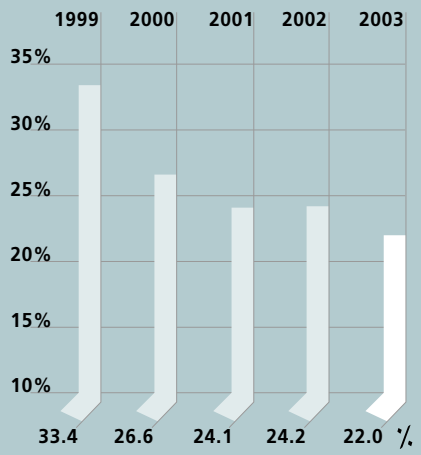

مجلس الإدارة

بسام يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

صلاح خالد الفليج
نائب رئيس مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة
عادل محمد رضا بهبهاني
عبد العزيز عبد الرحمن الشايع
عبد الكريم عبد الله السعيد
حسين أحمد قبازرد
خالد سعود الحسن
ناصر يوسف بورسلي
فيصل سعود الفوزان

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حضرات المساهمين الكرام،،،

لقد نجح بنك الخليج خلال عام 2003 في تجاوز التحديات الإقليمية والاقتصادية غير المسبوقة والتي واجهتها استراتيجية نموه، وحقق نمواً منتظماً في ربحيته وفي حجم أعماله الأساسية بلا انقطاع للسنة الرابعة على التوالي. ولا شك أن المرحلة الأولى من «استراتيجية التحول النوعي» قد كفلت للبنك توافر المهارات الجماعية، والالتزام، وصواب الرؤية، والحماس والتركيز على العملاء لتحويل بنك الخليج إلى بنك متميز حقاً. فبعد أربع سنوات من الاستثمارات في الموارد البشرية والفروع، والأنظمة التقنية المصرفية الرئيسية، وقنوات تقديم الخدمات، جاء عام 2003 ليكون علامة بارزة ومرحلة جديدة بدأ فيها البنك بقطف ثمار استثماراته ليستخدمها في طرح برامج ناجحة لاستقطاب العملاء، ومستوى مميز من الخدمة، ومبادرات ترمي إلى تعزيز ولاء العملاء واستمرار تعاملهم مع البنك. إن استراتيجية البنك كانت ولا تزال هي تعزيز وتعظيم قيمة استثمارات المساهمين من خلال التركيز الفائق على العملاء.

ولقد واصل بنك الخليج ترسيخ مركزه الريادي في السوق من حيث تحقيق نسبة نمو متواصل بلا انقطاع على مدى أربع سنوات متتالية، محققاً ولمرة أخرى صافي أرباح قياسية بلغت 48.5 مليون دينار كويتي في عام 2003 (164.4 مليون دولار أمريكي)، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 6.5% مقارنة بعام 2002. كما ازداد ربح السهم بنسبة 7% ليبلغ 60.8 فلس للسهم الواحد، واستمر البنك في تحقيق مستوى قوياً من العائد على الأصول الذي بلغ 2.16%، وذلك على الرغم من الظروف غير المواتية التي سببت جموداً شديداً في الأعمال نتيجة للحرب على العراق، إضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة والمنافسة السعرية الشديدة في السوق المحلية.

قام البنك بتطوير وتحديث جميع أنظمته الرئيسية مما أدى إلى رفع مستوى خدمة العملاء بشكل ملموس وذلك من خلال تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات بفاعلية دفعت نسبة التكاليف/الإيرادات في البنك للانخفاض إلى نسبة 22% وهي أفضل نسبة في الكويت. وهذه النسبة في انخفاض مستمر على الرغم من استمرار استثماره في برنامج إنشاء الفروع الجديدة وتجديد الفروع القائمة، إضافة إلى الاستثمار في مزيد من مشاريع تطوير نظم تقنية المعلومات في البنك، والاستثمار المكثف في تعيين وتطوير قدرات أفضل المرشحين وأكثرهم كفاءة للعمل في البنك. وحقق البنك أيضاً تقدماً كبيراً على صعيد تعزيز صورة البنك لدى كل من العملاء الأفراد والشركات، حيث يؤكد بحث مستقل تم إجراؤه في السوق إلى أن الانطباع الممتاز عن بنك الخليج والإقبال الواسع على التعامل معه، يحقق نمواً مستمراً ضمن شرائح السوق التي يستهدفها البنك بمنتجاته وخدماته.

وبفضل إنجاز مشروع استبدال كافة نظم تكنولوجيا المعلومات الرئيسية في البنك على

> **"حقق بنك الخليج نمواً منتظماً في ربحيته وفي حجم أعماله الأساسية بلا انقطاع للسنة الرابعة على التوالي"**

> **"...«استراتيجية التحول النوعي» قد كفلت للبنك توافر المهارات الجماعية، والالتزام، وصواب الرؤية، والحماس والتركيز على العملاء لتحويل البنك إلى بنك متميز حقاً"**

مدى السنوات الثلاث الماضية، أصبح البنك في مركز متفرد من حيث الخدمة المصرفية الآلية، كما أن الاستثمارات الضخمة في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ونظم تقديم الخدمات والاتصالات، قد وفرت للبنك ميزة تنافسية فريدة. وفي عام 2003، مايزيد عن 83% من التعاملات المصرفية تمت بشكل آلي. إن تحديث نظم المعلومات في البنك، وتطوير إجراءات العمل، وإلغاء الإجراءات المكررة غير الضرورية، جنباً إلى جنب مع تركيز البنك على الاستخدام الفعال لموارده، هي مبادرات جعلت منه بنكاً أكثر فاعلية ومرونة وابتكاراً وربحية تستند إلى عناصر القوة الجوهرية الكامنة فيه. ولقد قطف البنك الثمار المبكرة لتقنياته المصرفية الجديدة في عام 2003. ومع استمرار استراتيجيته التي تركز على العملاء، يتمتع البنك بوضع مثالي لتسخير هذه التقنيات في الارتقاء بجودة خدمة العملاء وتطوير قنوات تقديم الخدمات وتميز البنك بها مستقبلاً.

ولقد تلقى بنك الخليج شهادة من مجلة «جلوبل فاينانس» الشهيرة باعتباره «أفضل بنك في الكويت» لعام 2003. فقد قام البنك خلال العام باستثمارات إضافية في شبكة فروع البنك، حيث بادر إلى إنشاء وافتتاح فروع جديدة ببناء معماري مستقل وفريد التصميم مستوفياً أعلى المعايير المصرفية العالمية، ومن ضمن هذه الفروع فرعان تم إنشاؤهما بدلاً من فرعين قديمين محدودين في المساحة، بينما تم تزويد اثنين من الفروع الجديدة بخدمة السحب الآلي بالسيارات (Drive-through ATMs). وإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مشاريع ترميم وتجديد للعديد من الفروع القائمة بما يجعل شبكة فروع البنك الحالية مواكبة للتصميم الحديث المنفذ في الفروع الجديدة والذي يستحق بجدارة جائزة تقديرية عن تميزه.

كما واصل البنك توسعه في فروع الخدمة الذاتية 7/24، إضافة إلى طرح الخدمة الذاتية لطباعة الشيكات وخدمة إيداع الشيكات والنقد آلياً، وهي خدمات لاقت إقبالاً شعبياً كبيراً. كما تم تطوير خدمة الرسائل القصيرة بالهاتف النقال خلال العام بإضافة خدمة ثاني شبكة رئيسية للإتصالات المتنقلة في الكويت. أما استعمال خدمة الخليج المصرفية بالإنترنت (e-gulfbank.com) واصل نموه بمعدلات استثنائية، كما تم استحداث صيغة عربية جديدة لموقع البنك على شبكة الإنترنت بنهاية عام 2003، أما الخدمة المصرفية الهاتفية 7/24 (805 805) فتظل هي الخدمة الأكثر استعمالاً في البنك لأغراض الاستفسارات. ويعتبر مستوى الخدمة التي توفرها الخدمة المصرفية الهاتفية من بين أفضل المستويات في المنطقة، والأفضل بكثير في الكويت.

ولقد تم تعزيز برنامج حساب الأفضل للراتب ببرنامج حساب الخليج للراتب في عام 2003، وكل من هذين البرنامجين مصمم ليوفر للعملاء الكويتيين علاقات مصرفية متكاملة مع البنك. فمواصفات كل من الحسابين الشاملين تنسجم مع مستوى دخل العميل، وقد بذل البنك جهوداً تسويقية كبيرة خلال العام مما زاد من إقبال العملاء على هذين الحسابين. ويظل بنك الخليج هو البنك الوحيد في الكويت الذي يعرض جائزة مقدارها مليون دولار أمريكي كجائزة كبرى للفائز في سحب الدانة الذي ظل يتمتع بشعبية كبيرة. وتلبية للمتطلبات الرقابية بخصوص دفع رواتب العاملين غير الكويتيين في القطاع الخاص من خلال حسابات لدى البنوك المحلية، قام البنك بالتعاون مع البنوك المحلية الأخرى بطرح حساب العامل في نهاية عام 2003.

وقد طرح البنك العديد من البرامج التسويقية المبتكرة والمصممة لترويج استخدام البطاقات الائتمانية خلال العام، ومن أهمها برنامج «مكافآت الخليج» الذي يعد أوسع وأضخم برنامج خصومات للبطاقات الائتمانية في الكويت، حيث تشارك فيه شركات عالمية ومحلية رئيسية من ضمنها شركات طيران وفنادق ومعارض أزياء وعيادات طبية. كما طرح البنك بطاقة ائتمانية بالمشاركة مع شركة البترول الوطنية الكويتية، ويظل بنك الخليج هو البنك الكويتي الوحيد الذي يطرح البطاقات الائتمانية المشتركة.

وحيث أن العميل يبقى هو محور الاهتمام في كل هذه الأنشطة، فقد بادر

"وبفضل إنجاز مشروع استبدال كافة نظم تكنولوجيا المعلومات الرئيسية في البنك على مدى السنوات الثلاث الماضية، أصبح البنك في مركز متفرد من حيث الخدمة المصرفية الآلية"

"وفي عام 2003، مايزيد عن 83% من التعاملات المصرفية تمت بشكل آلي"

البنك خلال الحرب في العراق إلى توفير خدمات مصرفية كاملة في فرع ميناء الشويخ على مدار أيام الأسبوع السبعة لكبار عملائه لتسهيل وتسريع تعاملاتهم التجارية خلال هذه الفترة، وكان البنك أيضاً هو البنك الكويتي الوحيد الذي لم يقم بتخفيض ساعات عمل الفروع خلال فترة الحرب. وقد تجلى الحماس وروح الالتزام نحو عملاء البنك من خلال ما أبداه موظفو البنك خلال تلك الفترة والفترات اللاحقة من تفان في العمل وجهود بلا حدود. ويظل رضا العملاء عن برامج خدمات البنك عالي المستوى، كما يظل البنك مدركاً للحاجة إلى الاهتمام المستمر بجودة الخدمة وتعزيزها سعياً نحو هدفه بأن يكون «الأفضل».

وتظل سرعة اتخاذ القرار التي لا تضاهى، والقدرة اللامحدودة على الابتكار، والمرونة في تصميم أفضل الحلول المالية لعملائه وقنوات تقديمها لهم، علاوة على المستوى المهني العالي، هي في مجملها الأسباب الرئيسية التي تجعل مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج مشهورة باسم «بنك رجال الأعمال». فخلال السنة التي شهدت نمواً متواضعاً للصناعة المصرفية خلال النصف الأول منها، حققت هذه المجموعة نتائج قياسية في نمو عدد العملاء وحجم الأعمال والربحية. فالشهرة المستمرة التي يتمتع بها بنك الخليج بين كبار عملائه من الشركات في الكويت إنما جاءت بفضل أسلوب «العلاقات المصرفية الشاملة» الذي ينتهجه البنك لتلبية احتياجات العملاء والاستجابة لها في الوقت المناسب. فقد أدت الاستثمارات المكثفة في النظم التقنية الجديدة وفي تطوير وتعزيز قدرات ومهارات فريق العمل في البنك إلى تحقيق مزايا عديدة ساعدت البنك في توسيع نطاق وحجم علاقاته الحالية مع العملاء، فضلاً عن استقطاب عملاء جدد من قطاعات أخرى بمنتجات مبتكرة وبرامج خدمات مناسبة، بالإضافة إلى التطوير المستمر في نوعية الأصول. وتبقى الضوابط الائتمانية المتبعة لامثيل لها. ويواصل البنك الحفاظ على سمعته «كبنك رجال الأعمال» لأنه يظل ملتزماً بوضع العميل في مقدمة اهتماماته واستراتيجيته.

كما تم خلال العام تجديد غرفة التداول بشكل كامل بما عزز فاعليتها التشغيلية، وبتصميم يستوفي المتطلبات التشغيلية الناجمة عن تمديد ساعات الخدمة ومجالات التخصص في مجموعة الخزينة. فقد استحدث البنك مجموعة جديدة من منتجات الخزينة تشمل الأدوات المالية المشتقة والخيارات، إضافة إلى تعزيز نشاط الخزينة الحالي على صعيد محفظة المتاجرة بالعملات الأجنبية وأدوات التحوط التي تواصل مجموعة الخزينة تسويقها لعملاء البنك. فخدمات التداول والخزينة لدى بنك الخليج متاحة للعملاء على مدى ستة أيام في الأسبوع، فضلاً عن تمديد ساعات التداول اليومية للعملاء بما يستجيب لمتطلبات التداول لديهم في الأسواق الأوروبية والأمريكية. كما تواصل مجموعة الخزينة تزويد عملائها بخدمات فعالة في مجال الاستشارات والمساندة، وهي خدمات يحتاجها العملاء كثيراً بالرغم من ربط سعر صرف الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي في يناير من عام 2003. فهذا الربط بين سعر صرف العملتين لم يستبعد تماماً مخاطر سعر الصرف لعمليات تبادل الدينار مقابل الدولار، ولذلك حرص فريق الخزينة في بنك الخليج على تزويد عملائه بالاستشارات المناسبة حول تبادل العملات بما يغطي احتياجات أنشطتهم المهنية في عام 2003 .

ولقد شارك بنك الخليج بفاعلية في ترتيب التمويل لأضخم مشروعين رأسماليين في الكويت خلال عام 2003، حيث قامت مجموعة الأعمال المصرفية الدولية بترتيب تمويل مشروع Siemens AG/MEW لتطوير محطة الزور للطاقة ومشروع LG / شركة البترول الوطنية الكويتية لمعالجة مياه الصرف الصحي في الصليبية. ويركز هذا الفريق المهني المحترف على الاحتياجات المحددة لعملائه من الشركات متعددة الجنسية، والعملاء في قطاع النفط، والمؤسسات المالية. ورغم المعوقات التي واجهتها حركة التجارة الدولية خلال النصف الأول من العام، حققت هذه المجموعة نمواً قوياً في حجم أعمال العملاء والصفقات مع البنوك المحلية والإقليمية.

وطرح البنك أول إصدار له باليورو للسندات بسعر فائدة عائم (FRN)

"وكان البنك أيضاً هو البنك الكويتي الوحيد الذي لم يقم بتخفيض ساعات عمل الفروع خلال فترة الحرب"

"وتظل سرعة اتخاذ القرار التي لا تضاهى، والقدرة اللامحدودة على الابتكار، والمرونة... تجعل مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في بنك الخليج مشهورة باسم «بنك رجال الأعمال»"

في شهر أكتوبر من عام 2003، وقام بترتيبه كل من جي بي مورغان ومورغان ستانلي. وهذا الإصدار الذي لقي إقبالاً شديداً فاق حجم السندات المعروضة للاكتتاب بكثير، وهو أول إصدار لبنك إقليمي باستحقاق مدته خمس سنوات، وقد أغلق الاكتتاب فيه عند مبلغ 200 مليون دولار أمريكي. وبفضل السمعة العالية التي يتمتع بها البنك إقليمياً ودولياً، فإن هذا الإصدار «قد سوّق نفسه بنفسه» على حد تعبير جي بي مورغان.

إننا في بنك الخليج نركز على مواردنا البشرية كواحد من أهم محاور استراتيجيتنا، فنحن نؤمن أن موظفينا الموهوبين هم حقاً وسيلتنا لتمييز مستوى خدماتنا الفريدة وأسلوب اهتمامنا بالعملاء. فمن المشهور عن بنك الخليج أنه قد ابتكر وواصل تطبيق ثقافة «الأداء العالي المستوى». وهذه الثقافة هي واحدة من الأسباب التي تمكن البنك من استقطاب والاحتفاظ بأكثر الموظفين مهارة وموهبة، كما تضمن توافر المهارات والقدرات لدى مدراء البنك بما يعزز قدراتهم القيادية، وبما يجعل كل موظف من موظفي البنك يمارس التركيز على العملاء كأسلوب معتاد في حياته اليومية، فهذا الاهتمام هو الذي منحنا مزيداً من الشهرة وهو ما نتمنى أن نتميز به على الدوام. ولقد بادر بنك الخليج إلى تعيين عدد من الخريجين الكويتيين يفوق ما تم تعيينه منهم لدى أي بنك آخر في الكويت خلال عام 2003. ويظل البنك ملتزماً بتوفير بيئة عمل يتمكن فيها ذوي الأداء الرفيع من التميز، وبوضع وتطبيق خطة للإحلال الوظيفي تساند دوماً سعي البنك نحو النجاح المستمر.

إن رصيد سندات الدين الحكومية لدى بنك الخليج هو الأدنى والأفضل ضمن القطاع المصرفي الكويتي. ورغم أن رصيد هذه السندات لدى البنك ضئيل جداً، حرص البنك خلال العام على تخفيضه بنسبة 50% ليصل إلى حوالي 0.6% فقط من مجموع الأصول. فانخفاض رصيد سندات الدين الحكومية لدى البنك هو ميزة تمكن البنك من استخدام أصوله في أنشطة أخرى منتجة طويلة المدى وتدر عائداً أعلى.

لقد كان عام 2003 علامة بارزة في مسيرة بنك الخليج، فهو العام الذي أنجز فيه البنك المرحلة الأولى من «استراتيجية التحول النوعي»، وبدأ المرحلة الثانية والتي يلتزم البنك بموجبها بتحقيق نمو منتظم من خلال اعتبار العميل محور استراتيجيته. ويتمتع البنك بوضع فريد يمكنه من جني ثمار استثماراته المكثفة في التكنولوجيا وشبكة الفروع والموارد البشرية، وبات بإمكانه الآن الاعتماد بدرجة أكبر على موارده المتقدمة تكنولوجياً لتقديم حلول أكثر سرعة وابتكاراً وأقل تكلفة لعملائه. ومن خلال وعده للعملاء بوضعهم في صدارة أولوياته، سيواصل البنك تحقيق قيمة استثنائية لاستثمارات المساهمين في المستقبل.

وفي الختام أود أن أشكر جميع العملاء والعاملين والمساهمين في البنك لثقتهم وولائهم وتفانيهم.

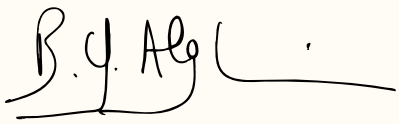

بسام يوسف الغانم
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

"وطرح البنك أول إصدار له باليورو للسندات بسعر فائدة عائم (FRN) في شهر أكتوبر من عام 2003"

"ومن خلال وعده للعملاء بوضعهم في صدارة أولوياته، سيواصل البنك تحقيق قيمة استثنائية لاستثمارات المساهمين في المستقبل"

البيانات المالية

البيانات

ملخص الأداء المالي

صافي إيرادات الفوائد

إيرادات التشغيل الأخرى

مصاريف التشغيل

المخصصات

تحليل الميزانية العمومية

تصنيف البنك

استعراض البيانات المالية لعام ٢٠٠٣ ملخص الأداء المالي

(بملايين الدنانير)	2003	2002
صافي إيرادات الفوائد	**55.0**	51.1
إيرادات أخرى	**22.4**	18.1
إيرادات التشغيل	**77.4**	69.2
مصاريف التشغيل	**(17.0)**	(16.7)
ربح التشغيل قبل المخصصات	**60.4**	52.5
المخصصات	**(10.2)**	(5.4)
ربح التشغيل	**50.2**	47.1
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(0.1)**	(0.1)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي/ضريبة دعم العمالة الوطنية	**(1.6)**	(1.5)
صافي الربح	**48.5**	45.5

سجل بنك الخليج مجدداً نتائج قياسية في عام 2003 ، محافظاً على مركزه كالبنك الوحيد في الكويت الذي حقق نمواً منتظماً في ايراداته الأساسية على مدى السنوات الأربع الماضية. وقد تحقق هذا الأداء القوي بالرغم من الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار الفوائد، والمنافسة السعرية الشديدة (وخاصة بالنسبة لقروض الشركات) وكذلك الحرب في العراق . فقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تباطؤ معدل استقطاب العملاء الجدد وانخفاض حجم الأعمال والنشاط الاقتصادي ككل في النصف الأول من عام 2003 .

فصافي الربح القياسي الذي بلغ 48.5 مليون د.ك. جاء مرتفعاً بمقدار 3 مليون دينار كويتي أو 6.5% عن مستواه في عام 2002. بينما حقق ربح التشغيل قبل المخصصات نمواً بمقدار 7.9 مليون د.ك. (15%) ليبلغ 60.4 مليون دينار كويتي ، ما يعكس النمو القوي للإيرادات الأساسية وضبط التكاليف بصورة فعّالة. ولقد تمكن البنك من تحقيق كافة الأهداف الرئيسية المخططة لهذا العام، وجاءت النتائج المالية منسجمة مع توقعات الميزانية التقديرية لعام 2003 .

وارتفع صافي ايرادات الفوائد بمبلغ 3.9 مليون دينار كويتي أو 7.5% ليبلغ 55 مليون د.ك. علماً بأن التأثيرات الايجابية الناجمة عن نمو محفظة قروض التجزئة ومحفظة قروض الشركات وكذلك عن انخفاض التكلفة التمويلية، قد فاقت التأثيرات السلبية التي ترتبت على تخفيض أسعار الفائدة في عام 2003.

وسجلت الايرادات التشغيلية الأخرى زيادة بمبلغ 4.3 مليون د.ك. (24%) لتعكس بذلك النمو القوي لايرادات الرسوم وربح التعامل بالعملات الأجنبية والزيادة الضئيلة في ايرادات بيع بعض الاستثمارات .

وازدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 0.3 مليون د.ك. أو 2% ، أما تكاليف الموظفين فقد ارتفعت بمقدار 0.2 مليون د.ك. (2%) ، في حين ارتفعت التكاليف الأخرى غير المتعلقة بالموظفين بمبلغ

تابع/ استعراض البيانات المالية لعام ٢٠٠٣ ملخص الأداء المالي

0.1 مليون د.ك. (2%). ورغم أن بنك الخليج يتميز بأفضل نسبة من التكاليف إلى الايرادات على مستوى الصناعة المصرفية المحلية، إلاّ أنه نجح في تحقيق مزيد من التخفيض في تلك النسبة من 24.2% إلى 22%، إذ أن النمو الضئيل في التكاليف قد عوض عنه النمو المقابل في ايرادات التشغيل بنسبة 12%. إن الاتجاه التنازلي المستمر لنسبة التكاليف إلى الايرادات على مدى السنوات الأربع الماضية يعكس التحسن الكبير في انتاجية البنك وتأثير الاجراءات المتخذة لتعزيز أداء المبيعات (وخاصة من حيث تحسين آلية تعيين وتدريب الموظفين).

وارتفعت المخصصات بمبلغ 4.8 مليون دينار كويتي قياساً بمستواها في عام 2002 بالرغم من الانخفاض البالغ 70% في حجم المخصصات المحددة المحملة على حساب الايرادات. وقد بلغ اجمالي المخصصات المحملة على حساب الإيرادات 10.2 مليون د.ك، متضمنة مخصصات محددة بمبلغ 0.7 مليون د.ك. (ما يمثل انخفاضاً بمبلغ 1.6 مليون د.ك. قياساً بعام 2002)، ومخصصات عامة بمبلغ 9.5 مليون د.ك. (ما يمثل ارتفاعاً بمبلغ 6.4 مليون د.ك. أو 208% قياساً بعام 2002). وقد جاءت هذه الزيادة الجوهرية في المخصصات العامة نتيجة للمتطلبات الرقابية المتحفظة التي طبقها بنك الكويت المركزي والتي تستوجب تجنيب مخصصات عامة بنسبة 2% مقابل حجم النمو الحاصل خلال السنة في القروض والبنود الخارجة عن الميزانية العمومية قياساً بالعام السابق. علماً بأن هذا المطلب الرقابي يخفض ربح «السنة الأولى» من القروض الجديدة كما يخفض بصورة ملحوظة نمو صافي الربح في بنك يسجل معدلات نمو سريعة كبنك الخليج. غير أن البنك سيحصد الثمار الكبيرة لهذا النمو في حجم القروض على مدى فترة الاستحقاق المتبقية لتلك القروض.

صافي ايرادات الفوائد

	2003	2002
صافي إيرادات الفوائد (مليون د.ك)	**55.0**	51.1
متوسط الأصول المنتجة للفائدة (مليون د.ك)	**2,199**	1,902
صافي هامش الفائدة (٪)	**%2.50**	%2.69
متوسط سعر الخصم على الدينار الكويتي (٪)	**%3.25**	%3.88

تابع/ صافي إيرادات الفوائد

ارتفع صافي ايرادات الفوائد بمبلغ 3.9 مليون د.ك. (7.5%) في عام 2003، وارتفع متوسط الأصول المنتجة للفائدة بمبلغ 297 مليون د.ك. (16%) ليبلغ 2.2 بليون د.ك. وقد حافظ البنك بوجه عام على صافي هامش الفائدة الكلي (حيث انخفض الهامش بمقدار 5 نقاط أساس فقط) رغم المنافسة السعرية الشديدة في السوق، وخاصة بالنسبة لتسعير القروض للشركات. كما انخفض صافي هامش الفائدة إلى 2.50%، أي بمقدار 19 نقطة أساس، نتيجة للتأثير السلبي لتخفيض أسعار الفائدة على صافي أموال البنك الحرة. (فقد بلغ متوسط سعر الخصم للدينار الكويتي 3.25% في عام 2003، أي بانخفاض قدره 63 نقطة أساس أو 16% مقارنة بعام 2002).

وقد نشأ نمو صافي ايرادات الفوائد بصورة أساسية في مجموعة الأعمال المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات، حيث ازداد الاقراض الاستهلاكي والمقسط بنسبة 50% تقريباً مع تعزيز البنك لنطاق منتجاته وخدماته وافتتاح فروع جديدة ومع سعي البنك نحو زيادة حصته من سوق التجزئة. أما الإقراض للشركات فقد نما بنسبة 20% مع نجاح البنك في استهداف شرائح محددة من العملاء فيما حافظ على هوامش الإقراض وعلى جودة محفظة الائتمان.

ايرادات التشغيل الأخرى

(بملايين الدنانير)	2003	2002
صافي الرسوم والعمولات	**15.2**	13.1
إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية	**3.3**	2.8
إيرادات توزيعات نقدية	**1.8**	1.7
إيرادات أخرى	**2.1**	0.5
إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى	**22.4**	18.1

ازدادت ايرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 4.3 مليون د.ك. (24%) في عام 2003. فقد ازداد صافي الرسوم والعملات بمبلغ 2.1 مليون د.ك. (16%)، وترجع هذه الزيادة أساساً إلى نمو حجم أعمال البنك في مجال الخدمات المصرفية للشركات. وسجلت خطابات الاعتماد وخطابات الضمان بصفة خاصة نمواً قوياً في حجمها نتيجة لاستراتيجية البنك الناجحة في التركيز على نمو الايرادات من الرسوم.

وارتفعت أرباح المتاجرة بالعملات الأجنبية بمبلغ 0.5 مليون د.ك. (20%)، ويأتي هذا الارتفاع أساساً نتيجة لتزايد حجم أعمال العملاء والزيادة في ايرادات المتاجرة لحساب البنك.

وازدادت ايرادات التوزيعات النقدية بمبلغ 0.1 مليون د.ك. لتبلغ 1.8 مليون د.ك.، كما ازدادت الايرادات الأخرى إلى 2.1 مليون د.ك. أي بارتفاع قدره 1.6 مليون د.ك. وقد نشأت هذه الزيادة

تابع/ ايرادات التشغيل الأخرى

بصورة رئيسية من الأرباح المتواضعة من بيع استثمارات في أوراق مالية (1.3 مليون د.ك. مقارنة بمبلغ 0.3 مليون د.ك. لعام 2002) ومن أرباح بيع عقارات (0.5 مليون د.ك. مقارنة بخسارة قدرها 0.1 مليون د.ك. لعام 2002) . ويطبق البنك معايير قوية لأداء الاستثمار عند النظر في امكانية الاستثمار في الأسهم وذلك بسبب المخاوف من التقلبات المحتملة في أسواق الأسهم وخاصة السوق المحلية. ويتركز الاهتمام بصورة رئيسية على تحقيق نمو مستديم في الايرادات الأساسية بدلاً من السعي إلى أرباح عابرة من الاستثمارات في الأوراق المالية.

مصاريف التشغيل

(بملايين الدنانير)	2003	2002
تكاليف الموظفين	**11.4**	11.2
إيجارات	**1.1**	0.9
إستهلاك	**1.0**	1.3
مصاريف أخرى	**3.5**	3.3
إجمالي مصاريف التشغيل	**17.0**	16.7
نسبة التكلفة/الإيرادات (٪)	**%22.0**	%24.2
عدد الموظفين بنهاية الفترة	**732**	756

ازدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 0.3 مليون د.ك. (2%) في عام 2003، علماً بأن تكاليف الفروع الجديدة وشبكة الخدمات المصرفية الالكترونية والتحسينات في نظم تكنولوجيا المعلومات، قد قابلها تقريباً التوفير الحاصل نتيجة الكفاءة التشغيلية. كما ازدادت تكاليف الموظفين بمبلغ 0.2 مليون د.ك. (2%) نتيجة لزيادة مدفوعات برنامج حوافز الأداء (تبعاً لزيادة الربحية). وقد انخفض عدد الموظفين بنهاية العام انخفاضاً طفيفاً بفضل تكليف جهات خارجية ببعض المهام الإدارية والمساندة في الربع الأخير من العام.

وارتفعت تكاليف الايجارات بمبلغ 0.2 مليون د.ك. (16%) نتيجة لافتتاح فروع جديدة في عامي 2002 و 2003. وانخفضت تكاليف الاستهلاك بمبلغ 0.3 مليون د.ك. باعتبار أن استهلاك تكاليف استثمارات البنك مؤخراً في الفروع والنظم الجديدة قد عوض عنه تقريباً التوقف عن احتساب تكاليف الاستهلاك للأصول المستهلكة بالكامل.

وارتفعت المصاريف الأخرى بمبلغ 0.2 مليون د.ك. (7%) في عام 2003 ، وترجع هذه الزيادة جزئياً إلى الانفاق الإضافي على التسويق لمساندة برنامج استقطاب العملاء من الأفراد.

تابع/ مصاريف التشغيل

وتحسنت نسبة التكاليف إلى الإيرادات بنسبة 2.2 نقطة مئوية لتصبح 22% . وقد حقق البنك افضل معدل للكفاءة التشغيلية في الكويت، وواحدة من أفضل النسب في أي بنك عربي، على مدى السنوات الثلاث الماضية، على الرغم من الاستثمارات الكبيرة في شبكة فروعه خلال هذه الفترة. وهذا ما يوضح قدرة البنك على تنمية حجم أعماله وزيادة حصته من السوق بحيث يتجاوز النمو في الإيرادات تكاليف الاستثمار في الفروع والموارد البشرية والمنتجات والنظم الجديدة.

المخصصات

بلغت المخصصات المحددة 0.7 مليون د.ك. منخفضة بمبلغ 1.6 مليون د.ك. (70%) مقارنة بعام 2002. علماً بأن المخصصات المحددة الجديدة والمتعلقة بنمو أرصدة قروض التجزئة وسحوبات البطاقات الائتمانية، قد عوض عنها جزئياً صافي المستردات من جانب مجموعة الخدمات المصرفية للشركات. وقام البنك بتكوين مخصصات عامة بمبلغ 9.5 مليون د.ك. طبقاً للمتطلبات الرقابية المتحفظة لبنك الكويت المركزي والتي تشترط تكوين مخصص عام بنسبة 2% مقابل النمو في حجم تسهيلات القروض والاعتمادات والكفالات. وجاء اجمالي المخصصات المحملة على حساب الايرادات والبالغة 10.2 مليون د.ك. أعلى من مستواها لعام 2002 بمقدار 4.8 مليون د.ك. (89%).

وتظل جودة الاصول في مستوى جيد جداً، ما يعكس استراتيجية الاقراض الرصينة التي ينتهجها البنك وما يطبقه من سياسات وإجراءات ائتمانية شاملة ومتشددة. وقد انخفض رصيد القروض غير المنتجة للفائدة بمبلغ 2.2 مليون د.ك. (7%) كما في نهاية ديسمبر 2003 مقارنة برصيدها في نهاية عام 2002، وتحسنت بالتالي نسبة القروض غير المنتجة للفائدة إلى إجمالي القروض من 2.8% في عام 2002 إلى 2% في نهاية عام 2003. وقد تحسنت تغطية المخصصات المحددة من 71.1% من اجمالي القروض غير المنتجة للفائدة في عام 2002 إلى 80% من إجمالي تلك القروض كما بنهاية ديسمبر 2003. أما التغطية الإجمالية للمخصصات، بما فيها المخصصات العامة، فقد تحسنت من 130.8% إلى 172.2% خلال نفس الفترة، في حين أن التغطية الاجمالية للمخصصات متضمنة المخصصات العامة على التسهيلات الائتمانية الخارجة عن الميزانية العمومية تحسنت من 152.6% لعام 2002 إلى 200.3% لعام 2003.

تحليل الميزانية العمومية

بيانات مختارة من الميزانية العمومية

(بملايين الدنانير)	31 ديسمبر 2003	31 ديسمبر 2002
قروض وسلف للبنوك	**199**	126
قروض وسلف للعملاء	**1,212**	934
سندات دين حكومية	**16**	32
مجموع الموجودات	**2,483**	1,997
قروض متوسطة الأجل من البنوك	**204**	155
سندات بسعر فائدة عائم	**59**	-
ودائع العملاء	**1,228**	1,150
حقوق المساهمين	**262**	222
النسب المالية الرئيسية (%)		
العائد على متوسط الموجودات	**%2.16**	%2.35
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**%20.0**	%21.4
معدل كفاية رأس المال	**%15.5**	%18.0

ازداد مجموع الأصول بمبلغ 486 مليون د.ك. أو 24% مرتفعاً إلى 2.5 بليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2003، وقد تم استخدام نسبة تقارب 57% من مجموع الميزانية العمومية في القروض والتسليفات مقارنة بنسبة 53% كما في 31 ديسمبر 2002.

وارتفعت القروض والسلف للبنوك بمبلغ 73 مليون د.ك. (57%) إلى 199 مليون د.ك. وتعكس هذه الزيادة منح قرض متوسط الأجل لبنك كويتي آخر واستئناف عمليات الإقراض الجديدة بالدولار الأمريكي إلى بنوك دولية بعد نهاية الحرب في العراق.

وازدادت القروض والسلف للعملاء بمبلغ 278 مليون د.ك. (30%)، ما يعكس النمو النشط للإقراض إلى الأفراد والشركات ولكن ضمن سياسة متحفظة وضوابط متشددة.

وانخفضت سندات الدين الحكومية بمبلغ 16 مليون د.ك. (50%)، وهبطت من 1.6% من اجمالي الأصول كما بنهاية عام 2002 إلى 0.6% من اجمالي الأصول كما بنهاية عام 2003. ويواصل بنك الخليج الاستفادة من تحقيقه لأدنى نسبة على مستوى الكويت من هذه الأصول المنخفضة العائد.

وارتفعت القروض متوسطة الأجل من البنوك الأخرى إلى 204 مليون د.ك. لتوفير مصدر تمويلي مستقر وطويل الأجل لأغراض التوسع في الإقراض الاستهلاكي. وهذه القروض مكونة من قروض من بنوك كويتية أخرى لمدة 3 سنوات و5 سنوات بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي.

تابع/ تحليل الميزانية العمومية

كما تم توفير تمويل طويل الأجل من خلال قيام بنك الخليج في شهر أكتوبر 2003 بإصدار سندات بسعر فائدة عائم تبلغ قيمته 200 مليون دولار أمريكي باستحقاق خمس سنوات (يستحق في أكتوبر 2008). وكان هذا الإصدار أول مشاركة لبنك الخليج في الأسواق الرأسمالية، وقد تم تسعيره عند 65 نقطة أساس فوق سعر ليبور على الدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر، وذلك انسجاماً مع التسهيلات الإقليمية المماثلة في السوق الثانوية. وقد لقي هذا الاكتتاب إقبالاً شديداً فاق حجمه بمقدار 1.5 مرة، حيث كان الطلب قوياً من جانب قاعدة مستثمرين متنوعة من كل من أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. وكان هذا الإصدار هو أول إصدار مقوّم بالدولار الأمريكي باستحقاق خمس سنوات يصدره بنك تجاري في الكويت، كما كان أول عملية تمويل دولية من الكويت بعد نهاية الحرب في العراق.

وبلغت ودائع العملاء 1228 مليون د.ك. في نهاية عام 2003 مرتفعة بمبلغ 78 مليون د.ك. (7%) عن مستواها في نهاية عام 2002. وكان هناك تحسن جوهري في هيكل ودائع العملاء، حيث ارتفعت أرصدة الحسابات الجارية بنسبة 22% بينما تم إجراء تخفيض هام ومتعمد في ودائع العملاء المرتفعة التكلفة لدى كل من مجموعة الخزينة ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات. كما تم تقليل الحاجة إلى ودائع العملاء بفضل زيادة التمويل من الاقتراض متوسط الأجل ومن السندات بسعر فائدة عائم، وهي وسيلة أكثر فاعلية لتمويل نمو القروض الاستهلاكية.

وارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ 40 مليون د.ك. (18%) لتبلغ 262 مليون د.ك. وهذا النمو يعكس بصورة رئيسية بيع أسهم الخزينة (أسهم البنك الذاتية) خلال عام 2003 (حيث بلغ صافي تأثير ذلك 14 مليون د.ك.)، إضافة إلى الزيادة في الأرباح المحتفظ بها (التي ارتفعت بمبلغ 8 مليون د.ك.)، وفي الاحتياطي القانوني (الذي ارتفع بمبلغ 5 مليون د.ك.)، وكذلك الزيادة في احتياطي القيمة العادلة بمبلغ 12 مليون د.ك. وقد بلغت الأرباح غير المحققة على الأصول المالية «المتاحة للبيع» 22.4 مليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2003 .

وسجل العائد على متوسط الأصول انخفاضاً بمقدار 19 نقاط أساس من مستواه البالغ 2.35% في عام 2002 إلى 2.16% في عام 2003. علماً بأنه قد تم التعويض جزئياً عن التأثير السلبي البالغ لانخفاض أسعار الفائدة على الايرادات من صافي الأموال الحرة وذلك من خلال الاستخدام الأكثر فاعلية لبنود الميزانية العمومية (زيادة استخدام التمويل بقروض متوسطة الأجل/السندات بسعر فائدة عائم) وانخفاض تكلفة التمويل (بسبب انخفاض أسعار الفائدة وتحسن هيكل ودائع العملاء) ونجاح البنك في الحفاظ على هوامش الاقراض للشركات برغم المنافسة السعرية الشديدة في السوق.

وانخفض العائد على متوسط حقوق المساهمين بمقدار 140 نقطة أساس (6%) من 21.4% في عام 2002 إلى 20.0% في عام 2003، بما يعكس الزيادة الكبيرة في حقوق المساهمين بنهاية العام حيث ارتفعت بمقدار 40 مليون د.ك. (18%) لتبلغ 262 مليون د.ك. من مستواها البالغ 222 مليون د.ك. في العام 2002.

وانخفض معدل الكفاية الرأسمالية من 18% في نهاية عام 2002 إلى 15.5% كما في 31 ديسمبر 2003. ويأتي هذا الانخفاض منسجماً مع استراتيجية البنك بتمويل ميزانيته العمومية بالاقتراض وزيادة الإقراض المربح لصالح كل من المساهمين والعملاء. ويظل معدل الكفاءة الرأسمالية أعلى بكثير عن المعدل الأدنى الذي يشترطه بنك الكويت المركزي والبالغ 12%، الأمر الذي يجعل البنك في وضع رأسمالي قوي وقادر على دعم التوسع المستمر لأنشطته التشغيلية في عام 2004.

تصنيف البنك

التصنيف طويل الأجل لمركز البنك بالعملات الأجنبية	**2003**	2002
فيتش ريتينغز	**A-**	A-
موديز انفستور سيرفس	**A2**	A2
كابيتال انتيليجنس	**A-**	A-
ستاندارد أند بورز	**BBB+**	BBB+

إن وكالات التصنيف الائتمانية العالمية التي رفعت تصنيفها لبنك الخليج خلال عام 2002، قد أعادت تأكيد تصنيفها له في عام 2003. كما رفعت كابيتال انتيليجنس تصنيفها «للتوقعات المستقبلية لبنك الخليج» من «مستقر» إلى «إيجابي». وبنك الخليج هو ثاني أعلى البنوك تصنيفاً في الكويت ، كما حاز على تصنيفات إيجابية مماثلة لإصدار السندات بسعر فائدة عائم وباستحقاق خمس سنوات عند إصداره في اكتوبر 2003، فقد منحت وكالة فيتش ريتنغز تصنيفاً من مرتبة «A-» لهذا الإصدار، بينما منحته وكالة ستاندارد أند بورز تصنيفاً في مرتبة «BBB+».

إن هذه التصنيفات العالية تعكس القوة المالية لبنك الخليج، وجودة نوعية أصوله، والنمو القوي لربحيته واستراتيجيته المركّزة والفاعلة. كما يواصل البنك زيادة حصته من السوق وتعزيز مركزه كثاني أكبر بنك في الكويت بالرغم من المنافسة المتزايدة في السوق.

إستعراض البيانات المالية

البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات
إلى حضرات السادة مساهمي بنك الخليج ش.م.ك.

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لبنك الخليج ش.م.ك. كما في 31 ديسمبر 2003 وبيانات الإيرادات والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية المتعلقة بها للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية هي مسئولية إدارة البنك. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد قمنا بتدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية. يشتمل التدقيق على فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية على أساس العينة، ويشتمل التدقيق أيضا على تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة التي تجريها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية. وباعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً يمكننا من إبداء رأينا حول البيانات المالية.

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2003 وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

في رأينا أيضا أن البنك يحتفظ بدفاتر حسابية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في دفاتر البنك، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي يتطلبها قانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له والنظام الأساسي للبنك وأن الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2003 مخالفات لقانون الشركات التجارية لعام 1960 والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي للبنك على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية جوهرية لأحكام القانون رقم 32 لعام 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2003.

7 يناير 2004
الكويت

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
من بدر وشركاه – برايس وترهاوس كوبرز

وليد عبدالله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم – عضو في إرنست ويونغ